«واشنطن بوست» تحذر من «حرب اهلية شاملة على جسد ميت وعمليات تطهير عرقي واسعة»

صحف: امريكا تستخدم ورقة «الانسحاب السريع» من العراق للضغط على ايران

لندن ـ «القدس العربي»:

قالت صحيفة امريكية ان منظور الانسحاب الامريكي المبكر من العراق لقي مشاعر حذرة من الجانب الايراني. فطهران وان عارضت علنا الوجود الامريكي في البلد الجار الا انها ترى ان انسحابا بدون قيام حكومة قوية يؤثر على امن وسلامة البلاد. ونقلت صحيفة «لوس انجليس تايمز» عن معلق ايراني تحدث لقناة انكليزية في طهران ان امريكا عليها البقاء في العراق حتى يتم انشاء حكومة قوية ومستقرة قادرة على تأمين الامن للمواطنين.

وقال الباحث في العلوم السياسية فيروز مجتهد زاده ان «امريكا لا يمكنها الانسحاب هكذا ببساطة مخلفة وراءها الفوضى». وتساءل الباحث قائلا «من سيوفر الامن للعراقيين، قطعا طهران لا يمكنها ذلك ولا تركيا».

وتنقل الصحيفة عن محللين لهم علاقة بالتفكير السياسي الايراني ان الخط الذي عبر عنه مجتهدزاده يلقى دعما من عدد من مسؤولي السياسة الخارجية.

وبحسب محلل سياسي ايراني في معهد بروكينغز المحافظ الامريكي فان الايرانيين لم يدعوا صراحة لبقاء الامريكيين في العراق الا انهم يفهمون ان واشنطن لا تستطيع الخروج حالا.

واشار الى ان صانعي السياسة الخارجية الايرانية بدأوا يشعرون بمخاطر واثار الحرب الاهلية على الجانب الاخر من حدودهم.

ويقول المحلل ان اندلاع الحرب الاهلية واستمرار القتل قد يدفعان الايرانيين للتدخل لحماية الشيعة ومساندتهم، وفي الوقت نفسه لا يريدون الظهور بمظهر من يدعم امريكا.

ولكن مسؤولين ايرانيين امتنعوا عن ذكر اسمائهم اكدوا الخط الرسمي للحكومة الذي يدعو الى الانسحاب وان استمرار بقاء القوات الامريكية عامل يدفع باتجاه العنف والقتل.

ولكن مجتهدزاده الذي يدير مركز بحث في لندن يقول ان فكرة دعوة باحث لمناقشة الفكرة على شاشة تلفزيونية يعني ان الحكومة سمحت به. ويقول محللون ايرانيون ان راسمي السياسة الخارجية لا يخرجون عن الموقف الرسمي من خلال الدعوة لعدم او تأجيل خروج الامريكيين. ولكن باحثا ايرانيا في لندن قال ان هناك مواقف مختلفة حول موعد الخروج مع معارضة التدخل الامريكي في العراق. ويفرق الباحث بين خروج منظم وخروج يترك البلاد في فوضى تامة وبين موقف الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد المعارض للوجود الامريكي وبين موقف المفكرين والسياسيين والبيروقراطية التي تناقش ان بقاء اطول للقوات الامريكية قد يصب في المصالح الايرانية. ويرى مراقبون ان استمرار التورط الامريكي في العراق امر مرحب به من قبل المتشددين الايرانيين الذين يعتقدون ان انشغال امريكا بالشأن العراقي يبعدها عن ضرب ايران التي تصر على استمرار تجاربها النووية، كما انهم يرون ان الامريكيين سيكونون على مدى نظر الايرانيين حالة قرارهم الانتقام من اي عملية عسكرية ضد بلادهم.

ويقول باحث ايراني ان انسحابا امريكيا سريعا يؤثر على اطاري السياسة الايرانية في العراق، حكومة «الوحدة الوطنية» وحماية وحدة البلاد. ويقول اخرون ان بعض المسؤولين الايرانيين يتحدثون في احاديثهم الخاصة ان امريكا تستخدم ورقة الانسحاب السريع كورقة ضغط لاجبار ايران على تقديم تنازلات. ويقول باحث ان ايران تسعى في النهاية الى حل تشارك في صياغته يقوم على ما اسماه «النجاح المشترك»، ومن هنا يضيف الباحثون ان الايرانيين يرغبون برؤية امريكا وهي تنجح في تحقيق الاستقرار في العراق ولكنهم يريدون ان يكونوا جزءا من الحل. خاصة ان طهران تعتبر لاعبا رئيسيا في العراق وتشعر ان امريكا لم تعترف بمشاركتها هناك.

وكانت عدد من الصحف البريطانية قد تحدثت عن التناقض في لهجة الادارة الامريكية، حيث يجري الحديث عن استثناء سورية من المحادثات حول العراق والاتجاه الى ايران وقالت صحيفة «الغارديان» معلقة على شهادة ادلى بها ديفيد ساترفيلد وهو من اعلى المسؤولين عن الملف العراقي في وزارة الخارجية الامريكية امام احدى لجان مجلس الشيوخ الامريكي، حيث قال ان تصرفات سورية في العراق ولبنان ودعم الفصائل الفلسطينية الراديكالية ليس لها علاقة بغياب الحوار بين واشنطن ودمشق، اما في ما يتعلق بايران، فان واشنطن حاضرة لمناقشة التدخلات الايرانية في العراق وان الحكومة الامريكية تدرس توقيت بدء محادثات من هذا النوع. وهذا الحديث يتناقض مع موقف بوش الذي دعا ايران لوقف انشطة تخصيب اليورانيوم قبل التفكير بأي محادثات. واشارت «الفايننشال تايمز» الى نفس القضية حيث تحدثت عن المأزق الامريكي في العراق والذي فتح المجال امام امكانية فتح حوار مع طهران. ونقلت عن مسؤول امريكي قوله ان واشنطن خسرت فرصة كبيرة بالتفاوض مع ايران عام 2003، بعد سقوط بغداد، حيث عرضت طهران اطلاق حوار شامل، الا ان واشنطن رفضت.

وحذر محللون في تقرير لـ «واشنطن بوست» من مخاطر الحرب الاهلية، حيث حذروا من تحول العراق لدولة فاشلة يتقاتل المتنافسون عليه على «جسد ميت»، وقال اخرون ان تقسيم العراق كما يدعو بعض النواب سيقود الى عملية تطهير عرقي على قاعدة واسعة.

وقال باحث سعودي في واشنطن ان الحرب الطائفية ستضع العراق في مركز السيطرة على المنطقة، ودعا الباحث السعودية التي تقوم ببناء جدار طويل على حدودها مع العراق الي تحذير ايران من انها اذا لم توقف دعمها للعنف الطائفي فانها، اي السعودية، ستقوم بنفس الامر اما علانية او سرا.

وحذر محللون قريبون من الرئيس السوري بشار الاسد، انه في حالة انهيار الوضع في العراق فان سورية قد تقرر التدخل مباشرة، وقال محلل ان ايران وتركيا والسعودية كلها ستدخل الساحة العراقية، وحذر باحث امريكي من اندلاع حرب اقليمية مركزها العراق.

وكان قائد القيادة المركزية جون ابي زيد، قد تحدث في جلسة استماع امام الكونغرس من ان انسحابا في غضون ستة اشهر كما اقترح بعض النواب الديمقراطيين سيؤدي الى زيادة العنف الطائفي، واقترح عوضا عن ذلك امكانية زيادة اعداد القوات الامريكية، حيث تحدث عن امكانية نشر 20 الف جندي حالا.

عراقيون يشيعون احد ضحايا العنف في بغداد امس (رويترز)

وتحدث ابي زيد لاول مرة ناقدا قرار ادارة بوش عدم نشر قوات كبيرة في العراق منذ الغزو عام 2003، وكان الجنرال اريك شينسكي قد دعا لارسال مئات الالوف من الجنود الامريكيين لتحقيق السيطرة على البلاد وهو ما رفضه دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع السابق. وستقترح مجموعة جيمس بيكر ولي هاميلتون وهي «فريق دراسة العراق» زيادة اعداد المستشارين الامريكيين العاملين مع قوات الامن والجيش العراقية. واشارت صحيفة «نيويورك تايمز» الى ان عددا من الخبراء يعارضون انسحابا سريعا من العراق كما طالب النائب الديمقراطي كارل ليفين، وشكك انتوني زيني، القائد السابق للقيادة الوسطى بفعالية الضغط على حكومة المالكي، حيث قال ان هذه الحكومة ليس بيدها ولا تستطيع ايقاف العنف الطائفي، ومن هنا فدعوتها لتحمل مسؤوليتها ليست عملية. ودعا زيني الى نشر اعداد جديدة من القوات وذلك لتحقيق بعض الاهداف والانجازات الآنية.

تعيين غيتس يغلب نهج رايس الدبلوماسي.. واليوت ابرامز احد ابرز الصقور الباقين في الادارة

تحليل: اقالة رامسفيلد تحصر سلطة المحافظين الجدد في مجلس الامن القومي

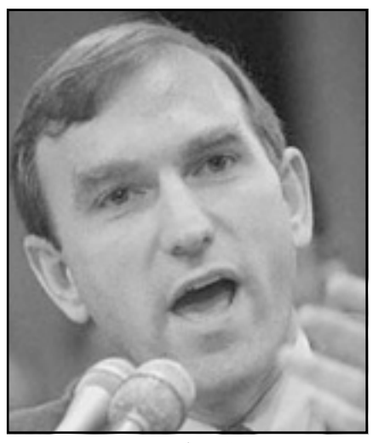

اليوت أبرامس

واشنطن ـ من مارتن سيف:

وبعد ست سنوات تخللتها حرب في العراق وتبدل جيل في الكونغرس غير الرئيس الأمريكي جورج بوش مسار استراتيجيته العالمية.

ويؤشر اعلان بوش في الثامن من تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري التخلي عن وزير الدفاع دونالد رامسفيلد وتعيين المدير الأسبق لوكالة المخابرات المركزية (سي آي إي) روبرت غيتس الى ما يشبه النقلة الزلزالية في ميزان القوى بواشنطن.

فللمرة الأولى يعود الجمهوريون الدوليون والواقعيون الحذرون الذين سيطروا على ادارة الرئيس بوش الأب الى السلطة الفعلية في حكومة ابنه.

فمنذ وصول بوش الابن الى الرئاسة بفارق أقل من 600 صوت بولاية فلوريدا في انتخابات العام 2000، ذكرت سلسلة من التقارير والتحليلات الصحافية أن الرئيس وأعضاء فريق عمله هم أبعد عن الاعتدال والبراغماتية مما يدعون.

ففي ولاية بوش الأولى، شهد وزير الخارجية اذ ذاك كولن باول تطويق صلاحياته وتوجهاته من قبل الرئيس وأعضاء فريق عمله المقرب بدءا بنائب الرئيس ديك تشيني ووزير الدفاع رامسفيلد.

أما مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس فقد اتخذت مرارا جانب تشيني ـ رامسفيلد في مواجهة باول، آخر رموز الجمهوريين الدوليين الذي ينتمي الى تراث الرؤساء ايزنهاور ونيكسون وريغان وبوش الأب.

وفي ولاية بوش الثانية، نجحت رايس في خلافة باول وفازت بثقة الرئيس أكثر من سلفها بكثير، لكنها لم تقف أبدا في مواجهة تشيني ـ رامسفيلد في أي قضية رئيسية.

واستحسن قادة أوروبا والدول العربية اعتدالها النسبي واستعدادها للاصغاء واحترامها لهواجسهم. ولكن تتردد قناعة في العالم بأن رايس ما زالت غير قادرة على التأثير على الرئيس واقناعه بكبح رامسفيلد الذي كان يدير وزارة الدفاع وكأنها ملكه.

وبقي بوش مخلصا لرامسفيلد حتى النهاية. وفي الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، قال ان رامسفيلد سيبقى ضمن ادارته حتى نهاية الولاية.

ولكن بعد 24 ساعة من خسارة الجمهوريين للسيطرة على مجلسي الكونغرس في انتخابات السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) تم اخراج رامسفيلد من ادارة بوش، الذي اختار لخلافته أحد المسؤولين الذين كان والده يخصهم باحترام خاص ويقدر خبرتهم، المدير الأسبق للسي آي اي روبرت غيتس. وغيتس هو الصديق المقرب من وزير الخارجية الأسبق جايمس بايكر، الذي يرأس مع النائب الديمقراطي السابق لي هاملتون لجنة دراسة العراق التي تعد تقريرا بتوصيات للتعامل مع الفوضى وتصاعد النزاع المذهبي في العراق الذي كان يشرف عليه رامسفيلد.

ويعني سقوط رامسفيلد ازالة أقوى شخصية سياسية في ادارة بوش خلال السنوات الست الماضية، اذ كان يدير أكبر وزارة في الولايات المتحدة ويتحكم بأكبر جزء من الموازنة الفدرالية.

وبرحيل رامسفيلد تحول تشيني، الذي لا يشرف مباشرة على أي وزارة أو مؤسسة رئيسية في الحكومة الفدرالية، الى شخصية هامشية في مداولات السياسة الخارجية.

فقد كان تشيني يعتمد على دعم رامسفيلد لاقناع الرئيس باعتماد وجهة نظرهما حيال الشؤون المتعلقة بقضايا الأمن القومي بالاستناد الى خبرتهما الطويلة في صناعة القرارات السياسية.

ولكن غيتس حل مكان رامسفيلد الآن، ويبدو من شبه المؤكد أنه سيعزز من خيار رايس الاعتماد على الدبلوماسية قبل الاسراع الى استخدام القوة العسكرية. ويشارك غيتس رايس كرهها لصناعة القرار الأحادية، من دون مشاركة عدد مهم من حلفاء أمريكا التقليديين في القرار.

وعندما حاول أصدقاء أمريكا التقليديون في العالم العربي، كالسعودية ومصر والأردن، اقناع بوش في العام الماضي بخفض القوات الأمريكية في العراق واحلال قوات عربية مكانها، سارع فريق تشيني ـ رامسفيلد الى اقناعه بأن الفكرة هي مجرد «بطة ميتة».

ويرجح أن غيتس سيرحب بمثل هذه المبادرات من الحلفاء ويوليها ما تستحقه من اهتمام ويدخل رايس معه في هذا التوجه.

وسيجد من تبقى من رموز الصقور في الادارة، كالسفير لدى الأمم المتحدة جون بولتون، أنهم يتدلون من أغصان طويلة وهشة، فقد تقلص نفوذ تشيني على الرئيس بوش، ولم يعد رامسفيلد موجودا ليمدهم بالدعم.

أما المعقل الأخير المتبقي للصقور فهو مجلس الأمن القومي، حيث ما زال نفوذ تشيني قويا. فالمجلس، اسميا، تحت سيطرة ستيفن هادلي، ولكن القوة المحركة الحقيقية بيد الصقر اليوت أبرامس.

ولكن الرياح تهب عبر أروقة السلطة في واشنطن. (يو بي آي)

مؤتمر عن الاصلاح الكنسي يجمع على انتقاد الاعتزال القبطي وسط أجواء متوترة مع الكنيسة

أسامة الغزالي ينتقد استبداد النظام ويدعو لحق المواطنة.. وكمال زاخر ينفي اهانة البابا

كريمة كمال تتهم مبارك باستخدام الكنيسة.. وكمال غبريال يدعو لتعظيم دور المفكرين الأقباط

القاهرة ـ «القدس العربي»

من محمود قرني:

في أجواء تسودها الكثير من التوترات بين عدد من رموز الكنيسة المصرية ومجموعة من العلمانيين الأقباط، انطلقت فعاليات المؤتمر الذي تقيمه الجمعية المصرية للتنوير بضاحية مصر الجديدة تحت عنوان «رؤية علمانية في الاشكاليات الكنسية»، وقد قام بالاعداد للمؤتمر عدد من الباحثين والمفكرين والكتاب والصحافيين الأقباط يتقدمهم الكاتب والمحلل السياسي كمال زاخر وكمال غبريال وكريمة كمال وداود عبدالسيد.

وكانت فكرة المؤتمر قد لقيت هجوما حادا من بعض رجال الكنيسة المصرية بدعوى أن المؤتمر من شأنه أن يعرض هيبة الكنيسة والقضية القبطية برمتها للخطر وسط أجواء لا تحتمل المزايدة على الدور الذي تقوم به الكنيسة، في المقابل كانت مجموعة العلمانيين الأقباط تنطلق من زاوية أخرى للنظر أطلقها السيد كمال زاخر في حوار مطول نشر أول أمس بجريدة «نهضة مصر»، ثم أكد عليها في كلمته الافتتاحية للمؤتمر، حيث نفى زاخر مبدئيا أن يكون المؤتمر اختار توقيتا حرجا هو عيد ميلاد البابا شنودة الثالث بقصد احراجه، وأكد على أنه واحد من تلاميذ البابا وأنه يعتز بذلك، كما نفى أن يكون المؤتمر طائفيا أو أمنيا أو كنسيا بدعوى أن البابا يوزع الأدوار، وأكد أن مجموعة العلمانيين الأقباط ليست في عداء مع الكنيسة، كما رفض مقترحا باقصاء المسلمين عن المشاركة في المؤتمر مؤكدا أن المؤتمر وان كان يخص الشأن القبطي الا أنه تجري وقائعه على مائدة المواطنة وهو مفهوم مصري بامتياز، كما رحب بمشاركة بقية الطوائف من البروتستانت والكاثوليك، مؤكدا أيضا ان المؤتمر لا يعقد من أجل الأقباط الأرثوذكس الذين تمثلهم الكنيسة القبطية، وأبدى زاخر استياءه من الاتهامات التي وجهها البعض للمؤتمر بأنه أمريكي الهوى نافيا ثمة علاقة بين الولايات المتحدة والمؤتمر وأن المجموعة المحركة والفاعلة تعمل من واقع مصريتها فحسب.

أما الدكتور أسامة الغزالي حرب فقد عبر عن احترامه لطرح فكرة المؤتمر قائلا: ان هناك حقيقة واحدة يجب أن ترسخ في الأذهان هي أن اصلاح أحوال المسيحيين شأن مسيحي اسلامي، وأن اصلاح أحوال المسلمين شأن اسلامي مسيحي لأن المعنى يشير بوضوح الى حتمية علاج أزمات المواطنة وليس العقيدة، وأكد أنه على هذا المستوى الطائفي لا يرى ثمة مشكلة لكنه يرى ـ في الاجمال ـ مشكلة مصرية حتى لو تضمنت بعض المشاكل الفئوية أو الطائفية، لكنه أكد على أن أم المشاكل في مصر هي انعدام الديمقراطية، رغم الاقرار بأنه قد تكون هناك مشكلات ثقافية واقتصادية واجتماعية، لكن المشكلة الراهنة والحالية هي مشكلة الديمقراطية باعتبارها مشكلة مركزية، وأضاف حرب أن الجسم الاجتماعي يتكون من عديد من النظم منها الثقافي والسياسي والاقتصادي لكن النظام الحاكم لكل هذا الجسم هو النظام السياسي، فهو الرأس لكل هذا الجسد، وأضاف حرب: انني أؤكد اننا فقدنا تلك الرأس التي من المفترض أن تضع التصور العام للحراك الاجتماعي، وقال: عندما تتحقق الديمقراطية ستنصلح أحوال السياسة في عمومها، لأن ذلك يعني أولا أن المناصب الكبرى لم تذهب لأصحابها الا عبر الكفاءة وعبر ارادة الشعب وتحت رقابته، وأكد أن الديمقراطية هي الضامن الوحيد لحريات الأفراد والاعلام بكافة مؤسساته وكذلك الضامن الوحيد لنمو منظمات المجتمع المدني وتمكينها من النهوض بدورها، وفي نهاية حديثه انتقد أسامة الغزالي حرب الجماعة المسيحية في عزوفها واعتزالها المشاركة السياسية، وقال ان هذه المسألة يجب أن ينظر لها المسيحي بخجل شديد، وهو موقف لا يمكن الدفاع عنه، وقال ان الجماعة المسيحية لا تنكر أن لا مزايا كثيرة وسط الجماعة المصرية وهو ما يعني أنها يمكن أن تمثل قوة من قوى التنوير، لذلك لا بد أن يدفعوا في طريق الديمقراطية، وهذا هو الدور الذي نلح عليه وتتعاظم مسؤوليتنا جميعا تجاهه.

ثم قدم حرب الكاتبة والصحافية كريمة كمال التي قدمت ورقة تحت عنوان «الكنيسة القبطية والدولة المصرية» تناولت فيها الوضعية القبطية منذ ثورة يوليو حتى وقتنا الراهن وادانت الحقبة الساداتية بشدة باعتباره من سمح لنمو التيارات الدينية المتطرفة التي ساهمت في تأكيد عزلة الأقباط، لكن لم يفتها انتقاد عبدالناصر أيضا معتبرة أن الحديث عن اشتراكيته بمعزل عن اللغة والدين وهم كبير، لكنها اعتبرت أن موقف البابا شنودة مع السادات طيلة فترة حكمه هو الذي شكل طبيعة موقف الكنيسة وتحولها لسلطة الأقباط وتقول: نمو الاتجاهات الدينية وتأكيد السادات على أنه رئيس مسلم لدولة مسلمة دفع الأقباط أكثر الى حضن كنيستهم، بفعل الخطاب السائد للتيارات الدينية ولأن السلطة السياسية ـ من وجهة نظر كريمة كمال ـ دأبت على تحميل الأقباط على الكنيسة وكأنها مسؤولة عنهم دينيا ومدنيا، وتؤكد الكاتبة أن الدولة استخدمت البابا شنودة والكنيسة استخداما سياسيا وتراوح موقفها دائما ما بين الصراع مع الكنيسة اذا ما أخذت موقفا ضد مصالحها السياسية أو التهاون مع الكنيسة اذا ما كان هذا الموقف السياسي يتفق ومصالحها، وأكدت على أن مبارك استخدم الكنيسة كما استخدم الأزهر في العديد من المناسبات وآخرها الانتخابات الرئاسية عندما خرج البابا شنودة ليعلن تأييده لمبارك.

أما الباحث ياسر غبريال فقدم ورقة تحت عنوان «المجلس الملي، تاريخ ومستقبل» وهو المجلس الذي نشأ وتم التصديق عليه طبقا لقانون الخط الهمايوني الصادر في عام 1856 الذي أوصى بانشاء مجالس ملية مع الالزام باشراك الاكليروس فيها.

ويشير الباحث الى ان انشاء المجلس كان يستهدف الاهتمام بما يحقق النهضة للكنيسة وفي المقدمة المدرسة الاكليريكية ثم الأوقاف لكن الباحث ينتقد أداء المجلس الملي ويصف تاريخه بأنه تاريخ الفرص الضائعة وقال: لقد كان أمام أعضائه فرص سانحة لتقنين دور العلمانيين في خدمة الكنيسة والمساهمة بفاعلية في النهضة ولكنهم أضاعوها باللهاث وراء لوائح وقوانين وضعية وصراع مع السلطة الكهنوتية ولذلك وجدت حركات علمانية أخرى أكثر نضجا وتأثيرا في تاريخنا المعاصر مثل حركة مدارس الأحد والجمعيات القبطية، ودعا الباحث ياسر غبريال الى تفعيل دور المجلس في مواجهة الفتن الطائفية، وتدعيم موقف الكنيسة تجاه مواقف تهم الجموع مثل بناء الكنائس في المناطق المحرومة، وأن يكون المجلس معبرا عن صوت الأقباط لا صوت الحكومة.

أما الباحث كمال غبريال فقدم ورقة تحت عنوان «الكنيسة والوطن اعادة ترتيب أوراقه» اعترف فيها بوجود مشكلات جذرية في العلاقة بين مسلمي وأقباط الوطن الواحد، وأشار الى ضرورة علاج مثل هذه المشكلات في اطار مفهوم الوطن الواحد وانتقد منذ البداية الاعتزال القبطي داخل الكنيسة واحجامهم عن المشاركة في الحياة العامة، ودعا كمال غبريال الى ضرورة بث مزيد من الوعي بحقوق الانسان لتجاوز مظاهر التعصب ودعا الدولة الى الكف عن التعامل مع الكنيسة على أنها الممثلة للأقباط فيما يتعلق بشؤون الوطن ويتضمن هذا التوقف عن دعوة رأس الكنيسة لحضور المناسبات والاحتفالات السياسية والقومية، كما دعا الى تنشيط دور منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والنقابات الى خوض حرب مقدسة من أجل استيعاب الأقباط داخلها وتشجيعهم على الالتحاق بها. وأكد غبريال على أن قيادة الكنيسة التقليدية ليس بامكانها أن تنهض بمثل هذا الدور بل هو معقود على المثقفين الأقباط من العلماء وأساتذة الجامعات والكتاب والمفكرين.

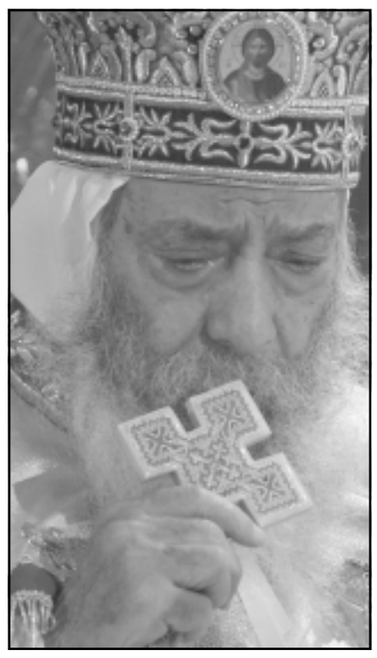

قداسة البابا شنودة الثالث

السودان يرفض اقتراح عنان بنشر قوات مختلطة في دارفور

الخرطوم ـ «القدس العربي»:

افتتح في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا امس (الخميس) مؤتمر يضم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية والدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن لمناقشة الوضع في اقليم دارفور، ويطرح عنان خلال الاجتماعات خطة من ثلاث مراحل بشأن مهمات حفظ السلام في الاقليم وتتضمن المرحلة الأولى للخطة توفير الدعم الأممي للقوات الأفريقية من خلال توفير معدات وعربات مدرعة وخبراء عسكريين، أما المرحلة الثانية فتشمل نشر المئات من جنود وشرطة وموظفي الأمم المتحدة لتنفيذ مهمات امداد وتموين، وأخيرا تتحول عملية حفظ السلام الى مهمة تحت قيادة مشتركة من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. من جانبه اعلن جان ماري جوهينو الامين العام المساعد للامم المتحدة لشؤون حفظ السلام ان الرئيس عمر البشير يفضل «خيارا أخف» يتمثل في مساعدة الامم المتحدة لبعثة الاتحاد الافريقي في السودان، واستدرك ان البشير «اصر على ان العسكريين والشرطة التابعين للامم المتحدة يجب ان يرتدوا قبعات خضراء».

الحكومة السودانية سارعت الى رفض مقترحات الامين العام للامم المتحدة وقالت على لسان نائب رئيس الجمهورية علي عثمان طه «لا يمكن ان تدخل أي قوات للسودان دون موافقة صريحة وواضحة من الحكومة السودانية وانه من هذا المنطلق فان السودان يرى الا تختصر كل مسألة دارفور في تدخل قوات دولية وانما المسألة هي ايجاد حلول سياسية ناجعة وان يكون التركيز على الحل السياسي وهو امر سوف تسعى الحكومة لدفعه للاجتماع الذي سيعقد في اديس ابابا». واشار الى ان الوضع الامني بشهادة الاتحاد الافريقي وبعض منظمات الامم المتحدة والمنظمات الانسانية يسير في تحسن مستمر وان أي خروقات قد تحدث فهي احتكاكات قبلية وان الحوار الدارفوري الدارفوري متزامن مع سعي الحكومة لادخال الفصائل التي لم توقع على اتفاقية ابوجا ووضع الاساس لحل سلمي يشارك فيه جميع ابناء السودان بناء وسياسة وثروة مقتسمة. واضاف طه ان عدداً من الدول الافريقية قد ابدت استعدادها لزيادة عدد قواتها المشاركة في بعثة الاتحاد الافريقي كما أن عدداً آخر قد اكد استعداداً للمساهمة في هذه القوات. وقال سيادته ان الحكومة تسعى لتقوية قوات الاتحاد الافريقي دون حاجة لقوات من خارج القارة وقال ان دولاً مثل نيجيريا ورواندا وغيرها اكدت على هذه النقاط. وقال ان السودان يود بمبادرته المسماة الاتحاد الافريقي زائداً AU PLUS أن يقوي الاتحاد بالدعم اللوجستي والفني والمادي على ان تظل القيادة السياسية والعسكرية بيد الاتحاد الافريقي. من جانبه اكد مجذوب الخليفة احمد مستشار رئيس الجمهورية حرص الحكومة على تحقيق السلام في دارفور مشيرا الى اتصالات تقوم بها الدولة حاليا في هذا الشأن مع غير الموقعين بغية انضمامهم الى السلام، وقدم الخليفة خلال لقائه امس المبعوث السويسري دانيال بايلر بحضور السفير السويسري في الخرطوم شرحا لآخر التطورات في سلام دارفور وسير انفاذ اتفاق ابوجا موضحا للمبعوث انه ادلى ببيان امام المجلس الوطني قبل يومين بخصوص هذا الامر. من ناحيته اكد المبعوث السويسري ان بلاده لها اهتمام خاص بالسودان حيث سبق لها المشاركة في اتفاقية السلام الشامل اضافة لاتفاق سلام دارفور بجانب متابعتهم لتطورات سلام شرق السودان.

ايغلاند يطالب الحكومة السودانية والمسلحين بوقف العنف فى دارفور

الخرطوم ـ «القدس العربي»:

وصف منسق الشؤون الانسانية في الامم المتحدة يان ايغلاند الاوضاع في دارفور بـ«الفظيعة» وشكا من صعوبات حقيقية تواجه انسياب المساعدات للمتضررين جراء الهجمات المتكررة على العاملين في الحقل الانساني، مطالبا الحكومة بتحمل مسؤولياتها في توفير الامن لمواطني دارفور بالتنسيق مع الامم المتحدة والاتحاد الافريقي وصولا الي صيغة مناسبة للحد من العنف في الاقليم.

وقال ايغلاند للصحافيين عقب اجتماع ضمه الى وزير الخارجية لام اكول امس ان التقارير الواردة الي الامم المتحدة تؤشر الي سوء الاوضاع الانسانية بدارفور، داعيا المجموعات المسلحة الي وقف العنف واتاحة الفرصة امام المنظمات لتتمكن من ايصال المساعدات للمحتاجين، ونوه الي ازدياد النازحين بعد ان ساءت الاحوال الامنية، واضاف «الوضع صعب ويحتاج لوقت حتى يتحسن».

واعلن ايغلاند اسهام الامم المتحدة بنحو ((650 مليون دولار في الجوانب الغذائية والصحية والمياه والتعليم غطت نحو مليوني متضرر من اصل (4) ملايين، واكد استمرار العقبات التي تمنع ايصال الاغاثة وعلى رأسها افتقار القوافل للحماية، والاعتداء على العاملين في مجال العمل الانساني، مناشدا الحكومة العمل على مساعدة مواطني دارفور. ودعا المجموعات المسلحة لوقف العنف بالاقليم، سيما وان الاعتداءات والسرقات على العاملين في مجال العمل الانساني يتم معظمها على يد الجماعات المسلحة.